هذه العملية، بحد ذاتها، تكرّس تربية الاطفال باعتبارها من مهمات المجتمع الثوري الذي يعمل، من خلال القوانين والتشريعات المتقدمة، على تقليص دور الاسرة الفردية في تشكيل القيم والمفاهيم لدى الطفل، لصالح توسيع دور المجتمع في تربية اجيال من الاطفال هم ذخر الثورة ومستقبلها.

الوضع القانوني للمرأة في الثورة الفلسطينية: يطرح مجمل ما تقدم قضية هامة هي قضية القوانين والتشريعات التي تسنها الثورة الفلسطينية، والموقع الذي تمثله مسألة اجتماعية هامة كقضية المرأة والامومة، في هذه القوانين. فمضمون القوانين والتشريعات، يضع الجوهر الاجتماعي للثورة على المحك. وهنا تجدر الاشارة إلى ان الميثاق الوطني والنظام الاساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية لا يتضمن كلمة واحدة تتطرق لقضية المرأة والامومة. وهناك انطباع عام بأن الثورة الفلسطينية تركز بشكل اساسي على النضال السياسي والوطني للمرأة الفلسطينية، وتتجنب التطرق إلى الشق الاجتماعي من نضالها ونضال الثورة الفلسطينية عموماً. مع قناعتنا الكاملة، بأن النضال الوطني الفلسطيني يشكّل، بحد ذاته، ارهاصات لثورة اجتماعية كبرى، تتسع دائرة تأثيرها لتشمل مناطق عربية واسعة. من هنا، لا مفر من تسمية الاشياء باسمائها الحقيقية. ولا بد من طرح قضية المرأة وحقوقها في الثورة والتجمعات الفلسطينية الاساسية، بنصوص واضحة، في قوانين وتشريعات منظمة التحرير الفلسطينية، وسواء نصت التشريعات على قضية المرأة أو لم تنص، فلا مفر من الاعتراف بأن النصوص المقوننة في كل الاحوال، مشبعة بوجهة نظر طبقية. ومهما تفادى المرء التحدث عن صراع وطبقات، فان الصراع يستمر حتى في اطار الوحدة المتمثلة بالاطار العام للثورة الفلسطينية، ولا يتجمّد بقرار أو باغفالنا اياه، لان استمرارية هذا الصراع هي قضية حتمية وعملية تاريخية، خارجة عن ارادة الافراد. والدور الهام والفعّال الذي تستطيع ارادة الافراد والجماعات ان تلعبه، يتمثل في كيفية توجيه الصراع. وهنا يطلّ الجوهر الاجتماعي للثورة برأسه من جديد، من خلال هذه الكيفية في توجيه الصراع، ليؤكد انه لا استثناء في حتمية وجود الطبقات وصراعها. وفي اطار هذا الفهم، فان قضية المرأة وكيفية الصلة بهذه القضية، هي أيضاً مسألة طبقية. وحين نؤكد على ضرورة وجود تشريعات وقوانين لمنظمة التحرير، متقدمة في رؤيتها لهذه القضية الاجتماعية الهامة، فسيكون ذلك، في حال تحقيقه، انعطافة تاريخية في مسار التطور الاجتماعي للثورة الفلسطينية. اذ ان التشريعات الجيدة، تلعب دوراً هاماً في بلورة العامل الذاتيّ للمرأة والثورة، وتسهم بخلق المرأة الجديدة وانضاج تجربتها الثورية. وهنا نتوجه إلى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته القادمة، ان يخرج بانجازات تاريخية على هذا الصعيد. بحيث يشكل نقلة نوعية بمسيرة المرأة الفلسطينية بخاصة، ومسيرة الثورة الفلسطينية على وجه العموم، نحو التحرر الوطني والاجتماعي.